الأسبوعية
Al OSBOUIYA

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
INLUCC
Instance Nationale de Lutte Contre la Corruption

ISSN 2724 - 6809

عـ 12 ـدد
17 أوت 2020

الأسبوعية: نشرية إخبارية تصدرها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

المحتوى

- عينة من إحالات الهيئة: ص2
- تفاعل القضاء مع إحالات الهيئة: ص4
- تفاعل الجهات الإدارية مع طلبات الهيئة: ص7
- تفاعل الإدارات في إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع الهيئة: ص9
- آخر المستجدات في حماية المبلغين: ص10
- في علاقة بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح: ص11
- رقم الأسبوع: ص12
- معطيات إحصائية: ص12
- أنشطة الهيئة : ص13
- أنشطة الهيئة في الجهات: ص14
- إصدارات الهيئة :ص16
- أجندة الهيئة: ص16

بمناسبة اليوم الوطني للمرأة:

«الهيئة تنادي بدعم حضور النساء في مراكز القرار بعد أن بان بالكاشف أن المرأة أقل فساد من الرجال ويجب تثمين هذا المؤشر واستغلاله، فنسبة النساء اللواتي وقع التبليغ عنهن في شبهات فساد هي 3٪ فقط».

العميد شوقي الطبيب

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

عينات من إحالات الهيئة على القضاء في إطار التقصّي في شبهات فساد:

تونس:

أحالت الهيئة،بتاريخ 12 أوت 2020، على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بتونس ختم أعمال البحث والتقصّي في ملف يتعلّق بشبهة الاستيلاء والاعتداء على معلم ديني أثري يعرف «بمسجد ترشيش»، الكائن بنهج جامع الزيتونة بتونس المدينة، وطمس معالمه التاريخيّة وذلك بتحويله إلى محل تجاري من قبل نفرين اثنين. وكانت الهيئة قد راسلت كلّا من وزارة الشؤون الثقافية ووزارة الشؤون الدينية وولاية تونس، وأسفرت هذه المراسلات عن إجراء مصالح المعهد الوطني للتراث بحثا ميدانيا حول الموضوع، وتبيّن أنّ العقار موضوع التبليغ يتكوّن حاليا من طابق أرضي مستغلّ كمحلّ تجاري وطابق علوي مستغلّ كمحلّ سكني في حين لم تتبيّن مقوّمات المسجد في الوضعيّة الحالية للعقار لكنّ البحث التاريخي بيّن أنّ المؤرّخ «محمّد بن الخوجة» ذكر المسجد في كتابه «تاريخ معالم التوحيد في القديم وفي الجديد». كما أثبتت المعطيات المتحصّل عليها من مصالح ولاية تونس أنّه توجد ملامح مسجد في المدخل الرئيسي للعقار، إضافة إلى تأكيد مصالح البلدية أنّه، بالرجوع إلى أرشيف جمعيّة صيانة المدينة، تبيّن أنّ «مسجد ترشيش» كان موجودا بالعقار بالاعتماد على مثال التقسيم المعتمد والمنجز سنة 1930 وعلى الأمثلة الهندسية الأوليّة للعقار خلال السبعينات.

وعليه، فقد ثبت أنّه تمّ طمس كلّ العناصر المعماريّة لهذا المعلم من قبل المعتدين وإدخال تغييرات جوهرية على بنائه والاستيلاء على ملك عمومي معتمد كمعلم ديني.

زغوان:

أحالت الهيئة،بتاريخ 07 أوت 2020، على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بزغوان ختم أعمالها في ملف يتعلّق بشبهات فساد ببلدية زغوان، تتمثّل فيما يلي:

- ✓ شبهة استغلال رئيس البلدية صفته وتدليس وثائق رسميّة وإدارية ذات طابع منشئ للحقوق أو موظّف لعقوبات.
- ✓ شبهة تلاعب رئيس البلدية بوثائق وتراخيص ومراسلات رسمية وإصدار تراخيص ووثائق رسميّة على خلاف الصيغ والإجراءات القانونيّة لفائدة أعضاء بالمجلس البلدي وأقاربهم.
- ✓ شبهة استغلال النفوذ والانحراف بالسلطة تنسب لأعضاء المجلس البلدي المستفيدين من منحهم ومنح أقاربهم من الفروع (الأبناء) لتراخيص ربط بشبكات المياه أو بشبكات الكهرباء بصفة غير قانونية وبطرق إجرائية غير شرعية.
- ✓ شبهة إصدار مراسلات وقرارات وإعلامات

تمسّ من حقوق منظوري البلدية والمتعاملين مع المرفق العام البلدي وكذلك من حقوق الموظفين بالمصالح الإدارية البلدية من خلال تركيز مكتب ضبط موازي خاص برئيس البلدية دون إعلام أو استشارة كاتب عام البلدية أو أعضاء المجلس البلدي أو سلطة الإشراف.

كما انتهت الهيئة في ختام أعمالها إلى استنتاج وجود قرائن جديّة على شبهة استغلال رئيس البلدية صفته لجني منافع خاصّة أو للغير أو تلقيه لرشاوٍ وعمولات خاصّة من خلال مخالفة النظام العام الإجرائي ومن خلال تركيز مكتب ضبط موازٍ لمنح تراخيص وإصدار قرارات تتميّز بطبيعتها المكسبة للحقوق أو إلغاء قرارات صادرة عن المجلس البلدي أو عن مصالح التراتيب البلدية والقاضية بتغريم المستفيدين أو تحرير مخالفات ضدّهم.

المهدية:

أحالت الهيئة،بتاريخ 10 أوت 2020، على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالمهدية ختم أعمال البحث والتقصّي في ملف يتعلّق بشبهة تستّر وتواطؤ أعضاء المجلس البلدي السابق لبلدية شربان بولاية المهدية لعدم تنفيذ قرارات غلق وهدم صادرة منذ سنة 2010 ضدّ صاحب معصرة زيتون، علاوة على شبهة استغلال مستشار بلدي سابق نفوذه لتعطيل تنفيذ القرارات المشار إليها، فضلا عن شبهة تضارب المصالح تنسب إلى هذا الأخير بصفته ابن صاحب المعصرة المعنية والمستشار الذي أبدى عدم موافقته على الإجراءات المتّخذة في شأن المعصرة . وتجدر الإشارة إلى أنّ السيد والي المهدية السابق خلال سنة 2014، كان قد وجّه مكتوبا إلى الوزير المكلّف بالحوكمة ومقاومة الفساد آنذاك قصد تتبّع كلّ من ساهم في دعم المُخالف والإصرار على عدم تطبيق القانون ولكن دون جدوى.

أحالت الهيئة على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالمهدية أعمالها المتعلّقة بالعريضة التي وصلتها بتاريخ 27 جويلية 2020 حول شبهة تسبّب القائمين على مصحّة خاصّة بولاية المهدية في نشر وتفشّي فيروس «كورونا» من خلال تعمّد التخفيف في الحجر الصحّي وذلك بإخلاء سبيل أربعة أجانب من الجالية الإفريقية قدموا من النيجر، المصنّفة حسب تقارير المنظمات الصحيّة العالمية ضمن درجة الخطر ذات اللون البرتقالي بالنسبة لتفشّي الفيروس، وقبل إتمامهم فترة الحجر الذاتي وإنهاء مراحل الاختبارات الطبيّة والتحاليل بصفة كاملة. وقد تبيّن أنّ إدارة المصحّة الخاصّة لم تلتزم بالبروتوكولات الصحيّة والوقائيّة المعمول بها، وتسبّبت في إصابة مواطنين بالعدوى بعد أن ثبت إثر مرور أسبوعين من مغادرة الأنفار الأربعة للمصحّة حملهم جميعا لفيروس «كورونا» وفق ما أكّدته الإدارة الجهويّة

للصحّة بالمهدية والتّي صرّحت بتسجيل إصابة محليّة لدى طبيب مباشر بقسم الاستعجالي بالمصحّة المعنيّة نتيجة عدوى انتقلت له من أحد المرضى. كما أكّد المبلّغ بصفته طبيبا وحسب ما أشيع لدى وسائل الإعلام الجهوية، إصابة أشخاص من الإطار الطبّي وشبه الطبّي بالمصحّة بفيروس «كورونا».

وقد تبيّن للهيئة أنّ إدارة المصحّة الخاصّة لم تلتزم بمقتضيات العمل والحيطة الواجب اتخاذها ممّا أدّى إلى تعريض صحّة وسلامة المجتمع الأهلي المحلّي للإصابة بالفيروس، كما استنتجت الهيئة وجود شبهة عدم اتخاذ الإدارة الجهويّة للصحّة بالمهدية الإجراءات اللّازمة تجاه المصحّة الخاصّة وعدم ممارسة وظيفتها الرقابيّة على الحالات الصحيّة والوبائيّة بها ولم تفتح تحقيقا في الغرض.

الكاف:

أحالت الهيئة،بتاريخ 10 أوت 2020، على السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالكاف ختم أعمال البحث والتقصّي في ملف يتعلّق بشبهة اعتداء فلّاح بمنطقة عبيدة التابعة لمعتمدية الدهماني على الملك العمومي للمياه والاستيلاء عليه وضمّه لأرضه المحاذية له وإحداث تغييرات على مستوى مجرى مياه الوادي المجاور لأرضه ممّا تسبّب في أضرارٍ لمتساكني المنطقة أخطرها فيضان الوادي بصفة متكرّرة عند هطول الأمطار. وتجدر الإشارة إلى أنّ مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية قامت بتتبّع المعتدي على الملك العمومي قضائيا من أجل الاعتداء على الضفاف الحرّة للوادي المجاور لأرضه، وقد صدر ضدّه سنة 2015 حكم غيابي يقضي بسجنه مدّة ستة أشهر وتغريمه بخطيّة قدرها مائتا دينارا، إلّا أنّه تمادى في الاعتداء على الملك العمومي وواصل في استغلاله إلى حدّ هذا التاريخ أمام عدم اتخاذ السلط المحلية والجهوية الإجراءات اللّازمة لتنفيذ الحكم القضائي والكفيلة بكفّ الاعتداء على الملك العمومي والإضرار بالمتساكنين.

تفاعل القضاء مع إحالات الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

زغوان:

توصّلت الهيئة، بتاريخ 09 جويلية 2020، بمراسلة من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بزغوان مفادها الإعلام بحفظ الملفّ الوارد عليه من الهيئة بخصوص شبهة فساد تتعلّق بالتنقيب والإضرار بمنطقة أثرية.

وكانت الهيئة قد أحالت عليه ملفا يتعلّق بشبهة تعمّد عدد من متساكني عمادة «سوغاس» بالناظور الاعتداء والعبث بمنطقة أثرية «بهنشير أم حفصة» بعمادة «سوغاس» بولاية زغوان وذلك من خلال عزل المنطقة وغلق كلّ الممرّات والطرقات الغابية أمام مستعمليها من الأجوار الذين يملكون أراض فلاحية قريبة حتى يتمكّنوا من الحفر والتنقيب

دون رقيب.

وبمراسلة الهيئة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تمّت معاينة المخالفات المتمثّلة في تكسير وحرث الأراضي الغابية، كما تمّت معاينة الأضرار الفادحة التي لحقت بالمنطقة الأثرية من قبل أعوان الضابطة العدلية والسّلط المختصّة.

المنستير:

توصّلت الهيئة بمكتوب من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالمنستير مفاده توجيه الملفّ الوارد عليه من قبل الهيئة، والمتعلّق بشبهات فساد مالي وإداري بالمعهد النموذجي محمد فرج الشاذلي بالمنستير منسوبة لبعض إطارات وأعوان المعهد، إلى فرقة الأبحاث والتفتيش للبحث.

وتفيد معطيات الملفّ ورود عريضة على الهيئة سنة 2016 مفادها وجود شبهات تجاوزات وخروقات تنسب لبعض المسؤولين بالمعهد النموذجي محمد فرج الشاذلي بالمنستير، تتمثّل في التلاعب بالفواتير وبطريقة استخلاصها، كالتلاعب بقواعد الشراء العمومي من خلال التظاهر باحترام مبدء المنافسة عند التزوّد بالمواد المطلوبة.

وقد تبيّن للهيئة، حسب معطيات الملّف وحسب ما ورد في تقرير التفقّد الذي توصّلت به، أنّ المسؤول الإداري الذي تمّ تعينه خلفا لسابقه تغاضى عن التجاوزات المرتكبة قبل تعيينه ولم يباشر إجراءات المتابعة الضرورية لسير العمل بمغازة المواد الغذائية.

كما اتّضح أنّ التجاوزات لم تقتصر على التلاعب بإجراءات الشراء فقط بل شملت أيضا الإضرار بالصحّة العامّة من خلال تعمّد الطاهي المشرف على إعداد وجبات التلاميذ شراء لحوم الدجاج الفاسد ووضعها في مادّة «الجفال» لإخفاء فساد اللحوم ورائحتها الكريهة.

كما شملت إحالة الهيئة شبهة متعلقة بالموظّفة المكلفة بمكتب الضبط بالمعهد النموذجي المشار إليه من أجل الإدلاء بشهادة مدرسية مدلّسة لانتدابها بالمعهد بعد أن أثبت تقرير التفقّد عدم صحّتها.

الكاف:

توصّلت الهيئة بمراسلة من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بالكاف مفادها فتح بحث تحقيقي بخصوص شبهات تدليس ومسك واستعمال مدلّس والتحيّل والمشاركة في ذلك واستغلال صفة ونفوذ ضدّ عدد من متساكني منطقة وادي الرمل بولاية الكاف وبعض الأعوان بفرع الكاف للشركة التونسية للكهرباء والغاز.

وكانت الهيئة قد أحالت على النيابة العمومية بالكاف ملفّا تعهّدت به بتاريخ 01 جانفي 2019 حول شبهة تعمّد 16 شخصا التواطؤ مع بعض الأعوان التابعين لفرع الكاف للشركة التونسية للكهرباء والغاز لتغيير أسماء المشتركين الفعليين بالشركة ومنح أرقام اشتراكاتهم لأشخاص آخرين قصد تقديمها ضمن ملفاتهم بهدف الحصول على دعم من الوكالة الوطنية للتحكّم في الطاقة لاقتناء سخّانات شمسية، علاوة على

شبهة تدليس فواتير الاستهلاك الصادرة عن الشركة التونسية للكهرباء والغاز وذلك بتغيير أسماء أصحابها الفعليين وتعويضها بأسماء طالبي الدعم.

صفاقس:

توصّلت الهيئة بتاريخ 21 جويلية 2020، بمكتوب من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بصفاقس مفاده فتح بحث قضائي في الملف الوارد عليه من الهيئة بخصوص شبهة ارتكاب جرائم تجارية بالتعاضدية الصفاقسية العمالية للإنتاج «كوسوب».

وكانت الهيئة قد أحالت على السيد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بصفاقس ختم أعمال البحث والتقصّي في ملف تعهّدت به منذ سنة 2016،يتعلّق بشبهة تجاوزات إدارية ومالية بالتعاضدية المشار إليها، تتمثّل في تجاوزات في المعاملات مع المساهمين تنسب إلى كلّ من رئيس مجلس إدارة التعاضدية والمحاسب ومراقب الحسابات، وذلك من خلال تقديم موازنات غير مطابقة للواقع وخرق إجراءات وآجال عقد الجلسات العامة.

وأثناء مباشرة الهيئة لأعمال التقصّي تبين أن رئيس مجلس إدارة التعاضدية جمع بين وظيفته كعون بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وبين نشاطه بالتعاضدية الخاضعة لقانون الشركات التجارية طيلة 13 سنة من سنة 1995 إلى سنة 2008.

كما أثبتت أعمال التقصّي أنّه طيلة الفترة الممتدّة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2014، تمّ عقد الجلسات العامة مرّة كل ثلاث سنوات ولم يتمّ توزيع الأرباح على المساهمين سوى في مناسبتين فقط، كما ثبت تجاوز جميع أعضاء مجلس الإدارة المدّة النيابية المحدّدة بثلاث سنوات مع مواصلتهم تسيير التعاضدية لمدّة سنتين دون سند قانوني.

منوبة:

تلقّت الهيئة مراسلة من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بمنوبة مفادها توجيه الملف الوارد عليه من الهيئة إلى فرقة الأبحاث العدلية التابعة للحرس الوطني بمنوبة بخصوص شبهة تعمّد موزّع بريد بمركز البريد بشواط إتلاف المراسلات البريدية للمواطنين خلال سنتي 2017 و2018 وذلك من خلال حرقها أو تمزيقها وإلقائها بالمكان الذي تتلف فيه الأوراق والفواضل بالمركز، وهو ما دفع عدد من المواطنين إلى التشكّي بخصوص عدم توصّلهم بمراسلاتهم.

أريانة:

تلقّت الهيئة مراسلة من السيّد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بأريانة مفادها توجيه الملف الوارد عليه من طرف الهيئة إلى الإدارة الفرعية للأبحاث الاقتصادية والمالية للبحث العاجل والمتعلّق بشبهة تجاوزات إدارية ومالية منسوبة إلى الإطار الإداري للمدرسة الإعدادية ابن خلدون بأريانة، تتمثّل في:

- ✓ غياب الوثائق المحاسبية المتعلّقة بالدروس

الخصوصيّة للسنتين الدراسيتين 2016/2015 و 2016 / 2017.

- ✓ شبهة التلاعب بإجراءات الاستشارة الخاصة بالتغذية لسنة 2015 من خلال الامتناع عن نشر وإشهار الاستشارة بالصحف.
- ✓ شبهة تعمّد تضخيم عدد الوجبات المنزّل بالفواتير وذلك بإدراج عدد وجبات أكبر من عدد التلاميذ المنتفعين بالأكلة.
- ✓ شبهة التعاقد المباشر مع المزوّد الوحيد المتعامل معه دون احترام قواعد الطلب العمومي.
- ✓ شبهة إصدار أمرين بالصرف في نفس التاريخ لخلاص مزوّد واحد قبل إتمام الأشغال علاوة على عدم تناسب المبالغ المنزّلة مع الأشغال المنجزة.

تفاعل الجهات الإدارية مع طلبات الهيئة:

توصّلت الهيئة بجملة من الردود والمعطيات من الجهات الإدارية، نذكر منها:

وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:

تلقّت الهيئة مكتوبا من السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية موضوعه التفاعل مع التوصيات الواردة بالتقرير السنوي للهيئة لسنة 2018 والذي تضمّن جملة من الاقتراحات في مجال التهيئة العمرانية والمتعلّقة بالمحافظة على الخصوصيات الطبيعية والمعمارية الثقافية لضمان الجمالية العمرانية ضمن أهداف التخطيط العمراني، واستحداث لجنة فنية استشارية على مستوى الوزارة المكلّفة بالتهيئة الترابية يكون من مهامها إبداء الرأي في ملاءمة القواعد العمرانية والمعمارية للخصوصيات الثقافية والمتطلبات الاجتماعية، فضلا عن إرساء مثال توجيهي للتهيئة يترجم رؤية استراتيجية متناسقة ومتوازنة تحقّق الاندماج الاجتماعي والتراتيب وإحكام التنسيق بين الأطراف المتداخلة في الشأن العمراني من أجل التصدّي لعملية التلاعب العمراني.

وأشار السيّد الوزير أنّ الوزارة سبق وأن شرعت في حوكمة التهيئة العمرانية من خلال مراجعة جذرية لأحكام مجلّة التهيئة الترابية والتعمير. وقد تضمّن مشروع المجلّة الجديد جملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسّساتية المنظّمة لمجال التهيئة الترابية والتعمير وذلك بهدف إرساء نظام اللّامركزية والحوكمة الرشيدة والديمقراطية التشاركية.

كما أشار السيّد الوزير إلى أنّ مشروع مجلّة التهيئة والتنمية الترابية والتعمير استوعب جملة التوصيات الواردة بتقرير الهيئة من خلال:

- ✓ تفعيل دور الجماعة المحلّية ومكوّنات المجتمع المدني في وضع خيارات تهيئة المدينة والتصرّف في فضائها العمراني ومواردها...
- ✓ تبسيط الإجراءات وإضفاء المرونة اللّازمة عليها بما يمكّن من اختصار آجال إعداد

أدوات التخطيط العمراني ومراجعتها والمصادقة عليها....

- ✓ التنصيص على آليات لمراقبة البناء غير المنظّم والتدخّل للتصدّي له من خلال إحداث هيكل لدى كلّ بلدية يكلّف بمعاينة المخالفات المتعلّقة به واتخاذ الإجراءات الردعية والقانونية اللّازمة...

وزارة الداخلية:

تلقّت الهيئة ردّا من السيّد وزير الداخلية حول طلب تحرّي كانت قد توجّهت به في خصوص شبهة فساد إداري ومالي بالجامعة الوطنية لجمعيات الصيادين والجمعيات المختصّة في الصيد البرّي تعلّقت بظروف وملابسات كراء الفضاء المستغل من قبل الجامعة برادس للغير في مخالفة للقوانين الجاري بها العمل قصد استغلاله لإقامة الأفراح ودون الالتزام بكرّاس الشروط. وحسب ما ورد في المراسلة فإن مطعم نادي الصيادين تمّ افتتاحه منذ سنة 1991 ولم يقع تجديد الرخصة إلى حدّ تاريخ صدور مراسلة الهيئة وهو ما يعتبر مخالفة لما جاء بالقانون المتعلّق بالمقاهي والمحلاّت المماثلة والذي ينصّ على أنّه يتمّ تجديد الرخصة سنويا.

كما تضمّن الردّ أنّه تمّ التنبيه على مستغّل المطعم بعدم بيع المشروبات الكحولية للحرفاء بعد رفض تمكين الجمعية من الحصول على رخصة في الغرض خصوصا أنّه تبيّن وجود مكان بالنّادي مخصّص للرماية بالسّهم وبنادق صيد والتي قد تؤدّي إلى وقوع حوادث في صورة ما إذا تمّ استعمال هذه الأسلحة تحت تأثير المشروبات الكحوليّة.

وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية:

تلقّت الهيئة ردّا من السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية في خصوص التقصّي في شبهة استيلاء مواطنين على أرض تابعة للدولة كائنة بعمادة عين الآبار بمعتمدية تاجروين بولاية الكاف، علاوة على شبهة تستّر وتواطئ موظفين ببلدية المكان. وقد تضمّن الردّ أنّه سبق وأن تمّت إقامة محلاّت سكنية وتجارية فوق هذا العقار تصرّفت فيها البلدية بالتسويغ والبيع لفائدة الخواص، وتمّ إدراج دراسة تسوية وضعية المساكن في إطار برنامج تسوية التجمّعات السكنية، كما انطلقت مصالح الوزارة في إجراءات التسوية.

كما تلقّت الهيئة ردّا بخصوص التقصّي في شبهة استيلاء بعض المواطنين على قطعة أرض بمنطقة أولاد سلطان بولاية جندوبة والبالغة مساحتها أكثر من 11 هكتارا، وتمّ تأكيد استيلاء شخصين على قطعة أرض مساحتها 174 مترا مربع تمّ تتبّعهما عدليّا وصدر ضدّهما حكم عن قاضي ناحية جندوبة خلال شهر جويلية 2014 يقضي بكفّ شغبهما عن أجزاء من العقار. كما تمّ تسويغ قطعة أرض مساحتها هكتار واحد لمواطن بعد موافقة اللجنة الجهوية، إلى جانب التفويت في

سبع هكتارات بمقتضى عقد بيع مسجل بالقباضة المالية بتاريخ 04 ماي 1990.

وزارة التربية:

تلقّت الهيئة مراسلة من السيد وزير التربية بخصوص التقصّي في شبهة تعمّد صاحبة مدرسة ابتدائية خاصة بالقيروان إجبار الأولياء على خلاص بقية معاليم الثلاثي الثالث وخلاص ترسيم التلاميذ بالنسبة للسنة الدراسية 2021/2020 رغم توقّف الدروس خلال تلك الفترة. وحسب ما ورد في المراسلة، أقرّت الإدارة تخفيضا بنسبة 40 بالمائة من معلوم الثلاثي الثالث حتى تتمكّن من دفع رواتب المعلّمين والإداريين والعملة، وعوّلت على تفهّم الأولياء ولم تجبر أيّا منهم على الخلاص مبيّنا أنّ المطالبة بدفع معاليم السنة الدراسية للسنة الموالية جاري بها العمل في جميع المؤسّسات التربوية الخاصة وهو أمر فرضته الضرورة باعتبار أنّ للمؤسّسة التزامات مالية إزاء المدرّسين، علاوة على أنّه تمّ تمكين الأولياء من أعداد أبنائهم وتمكين بعض ممّن لم يسدّدوا المعاليم الخاصّة بالثلاثي الثالث من ترسيم أبنائهم.

ولاية باجة:

تلقّت الهيئة ردّا من السيّد والي باجة حول طلب الهيئة إرشادات حول المعاملات التجارية وجميع أصناف العقود النافذة خلال الفترة النيابية 2019 /2024 والمبرمة بين النيابة الخصوصية للمجلس الجهوي لولاية باجة ومجلس النواب الراجعين بالنظر إلى الولاية، مفاده أنّه لم يتمّ إبرام أي عقد أو معاملة مع أعضاء مجلس نواب الشعب.

تفاعل الإدارات في إطار تنفيذ اتفاقيات التعاون والشراكة الثنائية المبرمة مع الهيئة

توصّلت الهيئة بتاريخ 17 جانفي 2020 بمكتوب من وزارة التربية مرفق بكشف في الأبحاث الإدارية والمالية حول شبهات فساد إداري ومالي وأخلاقي بعنوان السنة الإدارية 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين وزارة التربية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد تستند إلى ما ورد بالأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلّق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها من جهة، وإلى الاتفاقية المبرمة بينهما بتاريخ 24 جوان 2019 من جهة أخرى، فضلا عن التنسيق مع الهيئة على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (2016-2020).

هذا وأشارت وزارة التربية في مكتوبها إلى أنّها تسعى إلى تجسيم مضمون الأمر الحكومي عدد 1158 خاصة من خلال تدعيم سبل التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سواء من خلال تنظيم الندوات الوطنية أو الإقليمية في الغرض أو من خلال المساهمة في دعم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد سعيا إلى نشر قيم النزاهة والشفافية وحسن التصرّف في المرفق العمومي...

كما تسعى إلى تطبيق مقتضيات الاتفاقية

الممضاة بين الهيئة والوزارة في الغرض من خلال:

- ✓ تدعيم فريق العمل المشترك بين الوزارة والهيئة وتمكينه من الآليات الكفيلة بتدعيم سبل التعاون وضبط برامج العمل المشترك.
- ✓ تكوين فريق مشترك يتكوّن من خبراء في المجال يتولّى النظر في الصيغ العملية لإدراج مبادئ الشفافية والنزاهة والحوكمة الرشيدة ضمن البرامج الرسمية...

هذا وقد أحالت وزارة التربية على الهيئة جدولا في الملفات التي تمّت إحالتها إلى القضاء وإلى الهيئة مع كشف في الأبحاث الإدارية والمالية حول شبهات فساد اداري ومالي وأخلاقي مرفقة بنسخ من التقارير التأليفية للسنة الإدارية 2017 ومن ضمنها:

- ✓ شبهة التحرّش الجنسي ببعض التلميذات تنسب إلى قيم عام بمدرسة اعدادية بالقصرين.
- ✓ شبهة افتعال وتزوير شهادة مدرسية خاصّة بتلميذة بمعهد خاص بتونس 2.
- ✓ شبهة عدم سلامة إمضاءات عدد من الأساتذة بالدفتر المدرسي لاحد التلاميذ المرشحين لاجتياز امتحان البكالوريا في دورة 2017 بمعهد خاص بالقيروان.
- ✓ شبهة تزوير شهادات مدرسية ببعض المؤسّسات الراجعة بالنظر إلى المندوبية الجهوية للتربية بسيدي بوزيد والمندوبية الجهوية للتربية بالمنستير.
- ✓ شبهة مساهمة مربّين في ارتقاء تلاميذ ليس لديهم الحق في الارتقاء من خلال تدليس أعدادهم بمعهد ثانوي بالدهماني بالكاف.
- ✓ شبهة ارتشاء تنسب لمتفقّد المدارس الابتدائية بالساحلين بالمهدية.
- ✓ شبهة فساد إداري ومالي في علاقة بالبنية التحتية والتصرّف بالمؤسّسات بمدرسة إعدادية نموذجية بسوسة.
- ✓ شبهة الاعتداء بالعنف على التلاميذ تنسب لعون بمدرسة ابتدائية بالمنستير.
- ✓ شبهة فساد مالي وإداري تنسب إلى مدير مدرسة ابتدائية بقبلّاط بباجة، تمثّلت في تربية الحيوانات داخل فضاء المدرسة، إضافة إلى تهمة غلق المطعم وعدم تقديم الأكلة للتلاميذ في حين واصل صرف الاعتمادات على حساب المطعم على الورق فقط طيلة شهري جانفي وفيفري 2016 كتهمة فتح مشرب بجزء من المطعم المدرسي دون ترخيص، وبيع المواد الراجعة للمطعم بالمشرب المشار إليه...

آخر المستجدات في حماية المبلغين

أصدرت الهيئة بتاريخ 09 جويلية 2020 قرارا بتوفير الحماية الأمنية لمبلّغ عن شبهات فساد عقب تعرّضه لممارسات انتقامية متمثّلة في هرسلة ومضايقات وتهديدات

في علاقة بالتصريح بالمكاسب والمصالح ومكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح:

أفادت وحدة التصريح بالهيئة أنّه تمّ خلال هذا الأسبوع:

- ✓ قبول 40 تصريحا
- ✓ توجيه112 تنبيها ورقيا لأعضاء مجالس بلدية بولايتي باجة وزغوان.
- ✓ توجيه 12 تنبيها لاستكمال معطيات منقوصة تتعلّق بالتصريح الأوّل لرؤساء جماعات محلية و6 مراسلات للتذكير بضرورة إتمام المعطيات المنقوصة.
- ✓ توجيه 9 تنابيه لاستكمال معطيات منقوصة تتعلّق بالتصريح الأوّل لمستشارين ورؤساء دواوين سابقين (فئة2)
- ✓ توجيه7 تنابيه لاستكمال معطيات منقوصة تتعلّق بالتصريح الأوّل لأعضاء بالمجلس الأعلى للقضاء.
- ✓ الردّ على استشارة مرسلة من بلدية بني خيار حول وضعية تضارب مصالح.
- ✓ الردّ على استشارة مرسلة من بلدية غار الملح حول وضعية تضارب مصالح.

التثبّت والإعداد للنشر: الفئات من 1 إلى 8

الرقابة على التصاريح من خلال التثبّت من اكتمال معطيات تتعلّق بـ203 تصريح لأعضاء المجالس البلدية (فئة 7) و12 تصريحا خاصا بمؤسّسة رئاسة الحكومة (فئة 2).

التصرّف في قاعدة البيانات:

- ✓ تحيين قاعدة بيانات وزارة تكنولوجيات الاتصال من خلال إدراج بيانات 13 شخصا خاضعا لواجب التصريح طبقا لآخر تحيين مرسل من قبل الوزارة
- ✓ إضافة قائمة محيّنة للخاضعين لواجب التصريح بقاعدة بيانات وزارة الشؤون المحلية تتعلّق بعدد21 بلدية تابعة لولاية المنستير.
- ✓ تحيين المعطيات الخاصّة بديوان الطيران المدني والمطارات بقاعدة بيانات وزارة النقل.
- ✓ تحيين الصّفات الموجبة للتصريح للمطالبين بواجب التصريح التابعين لشركة الخطوط التونسية طبقا لآخر تحيين مرسل من قبل وزارة النقل.
- ✓ إحالة قائمة الأشخاص المتخلفين عن التصريح إلى ديوان الطيران المدني والمطارات للتثبت قبل توجيه تنابيه إليهم.
- ✓ مراسلة إلى الوكالة الفنية للنقل البري لإدراج بعض الخطط لقائمة الأشخاص الخاضعين لواجب التصريح (من بينهم ممتحني رخص السياقة ورؤساء مراكز الفحص الفني ومراكز معاينة العربات وأعوان الفحص

الفني ومعاينة العربات) بالإضافة إلى تحيين القائمة.

- ✓ مراسلة الديوان الوطني للسياحة في إطار التذكير بضرورة استكمال قائمة المشمولين بواجب التصريح للتمكن من تحيين قاعدة البيانات.
- ✓ تحيين وإصلاح البيانات الخاصة ببعض الخاضعين لواجب التصريح الراجعين بالنظر إلى وزارة السياحة.
- ✓ إعادة تصنيف عدد35 شخصا خاضعا للتصريح وراجع بالنظر لمؤسّسات تحت إشراف وزارة السياحة.
- ✓ تحيين البيانات الخاصة بـ 26 شخصا خاضعا للتصريح بقاعدة بيانات وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- ✓ إدراج عدد31 جمعية بقاعدة البيانات الخاصة بالتصريح وإدراج المعطيات الخاصّة بمسيّري كلّ جمعية.
- ✓ تحيين المعطيات الخاصّة بجمعيتين.

هذا وتتواصل أنشطة وحدة التصريح بالمكاسب والمصالح من خلال:

- ✓ جلسات عمل مع ممثّلي مؤسسات تحت إشراف وزارة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي في إطار التنسيق بخصوص تفعيل القانون عدد 46 لسنة 2018،والمتمثّلة في جلسة عمل مع الشركة التونسية التنقيب حول تحيين قاعدة البيانات للأشخاص الخاضعة لواجب التصريح وجلسة عمل مع شركة النقل بالانابيب بالصحراء حول تحيين قاعدة البيانات للأشخاص الخاضعة لواجب التصريح
- ✓ جلسة عمل مع ممثّل خلية الحوكمة بوزارة التربية حول تحيين قاعدة البيانات.

رقم الأسبوع: 96

96اتفاقية أبرمتها الهيئة خلال سنة 2019.

معطيات إحصائية

الاتفاقيات التي أبرمتها الهيئة سنة 2019

الاتفاقيات	المجموع
اتفاقيات بلديات	53
اتفاقيات دولية	8
اتفاقيات وطنية	35
المجموع	96

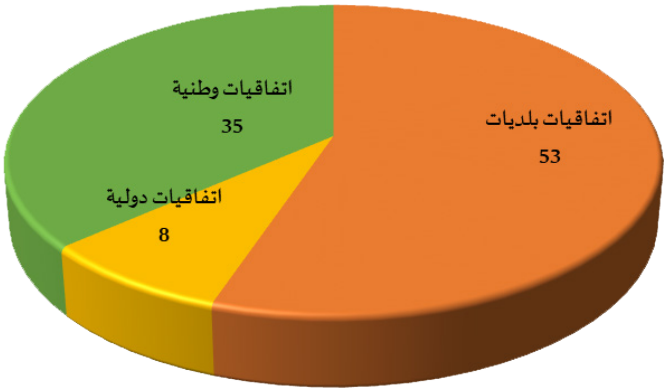

أنشطة الهيئة

تمّ يوم 12 أوت 2020إطلاق «دليل الإجراءات الخاص بالمكاتب الجهوية للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد» وذلك بحضور رئيس الهيئة العميد شوقي الطبيب وممثّلي المركز الوطني لمحاكم الولايات NCSC.

وقد تمّ إعداد هذا الدليل بهدف توحيد الممارسات الإدارية والإجرائية والأداء الميداني لمختلف مصالح الهيئة وتقريب الخدمات إضافة إلى توحيد رؤية الهيئة واستراتيجيتها وتثمين مجهودات الإدارات الجهوية.

تم اليوم الجمعة 14 أوت 2020 بمقر الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إمضاء اتفاقية شراكة وتعاون بين الهيئة مدير أيام قرطاج السينمائية للدورة 31، وذلك في إطار المساهمة في تنظيم المهرجان ونشر ثقافة الحوكمة الرشيدة في المجال الثقافي.

وتم التوقيع بحضور كل من رئيس الهيئة العميد شوقي الطبيب ومدير أيام قرطاج السينمائية رضا الباهي ومدير مركز السينما والصورة سليم درقاش.

نظمت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يوم الجمعة 14 أوت 2020 بالحمامات تظاهرة اختتام المخيم الكشفي الصيفي لفوج الكشافة بالصخيرة و ذلك بحضوررئيس الهيئة العميد شوقي الطبيب والقائد العام للكشافة التونسية السيد وحيد العبيدي. هذا و تم خلال التظاهرة تكريم المشاركين من فوج الصخيرة من الكشافة التونسية بجهة صفاقس.

أنشطة الهيئة في الجهات

مكتب قفصة:

نظّم مكتب الهيئة بولاية بقفصة يوم 13 أوت 2020 ندوة جهوية تحت عنوان « نساء ضدّ الفساد» احتفالا بالعيد الوطني للمرأة.

مكتب جندوبة:

شارك مكتب الهيئة بولاية جندوبة يوم 11 أوت 2020 في اليوم الاحتفالي الذي أقيم بالمركّب الثقافي عمر السعيدي بعرض حول دور المرأة في مجابهة جائحة كورونا ومكافحة الفساد وذلك في إطار الاحتفال بعيد المرأة.

كما شارك في احتفالية العيد الوطني للمرأة التونسية بمقر نيابة الاتحاد الجهوي للمرأة بجندوبة وذلك بمداخلة حول دور المرأة في مكافحة الفساد.

مكتب سوسة:

نظّم مكتب الهيئة بسوسة يوم 11 أوت 2020 دورة تكوينية لفائدة المجتمع المدني بالشراكة مع جمعية منتدى الشباب العربي للتواصل والتطوير تحت عنوان» المجتمع المدني شريك أساسي في مكافحة

الفساد».

كما نظّم مكتب الهيئة بسوسة يوم 13 أوت 2020بمناسبة اليوم الوطني للمرأة، تظاهرة بعنوان «تونسيات ضد الفساد» بالشراكة مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية فرع سوسة،وذلك بحضور رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد العميد شوقي الطبيب والسيدة رجاء الطرابلسي والية سوسة والسيدة عليا دعلول رئيسة النيابة الجهوية للاتحاد الوطني للمرأة بسوسة. هذا وتمّت بالمناسبة تكريم مجموعة من النساء الفاعلات بالجهة في مجال مكافحة الفساد ومواكبة تظاهرة احتفالية تقيمها الولاية.

مكتب قابس:

نظّم مكتب الهيئة بقابس يوم 11 أوت 2020 دورة تكوينية لفائدة موظّفي الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية حول الإطار التشريعي والمؤسّساتي لمكافحة الفساد وإجراءات التبليغ وحماية المبلّغين وقانون التصريح بالمكاسب والمصالح وحوكمة العمل الاجتماعي.

مكتب سليانة:

استقبل رئيس مكتب الهيئة بولاية سليانة يوم 11 أوت 2020 ممثّلي وسائل الإعلام الجهوية وذلك بهدف تدعيم العلاقة بين المكتب الجهوي بسليانة ووسائل الإعلام الجهوية وتباحث سُبل التعاون والعمل المشترك.

مكتب المهدية

شارك مكتب الهيئة بالمهدية بتاريخ 13 أوت 2020 في اليوم التوعوي التنشيطي التي نظمته بلدية قصور الساف دائرة سلقطة بالشراكة مع جمعية سوافة متحدون من أجل التنمية و فوج الكشافة بقصور الساف و نادي قصور الساف لكرة اليد و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بشاطئ مدينة سلقطة، وذلك من خلال تنظيم ورشة تحسيسية

لفائدة الأولياء و الأطفال حول القوانين المنظمة لعمل الهيئة و ضرورة الانخراط في مسار الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد.

إصدارات الهيئة

«فقه القضاء التونسي»: أنجز سنة 2018 من طرف الهيئة بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن برنامج «تعزيز الحوكمة الديمقراطية والمساءلة العمومية في تونس» الذي يمثل آلية وطنية قوية تهدف إلى تعزيز قدرات ونجاعة الدور التنسيقي للهيئة والإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد وآليات المساءلة للمراكز النموذجية لأربع قطاعات وهي البلديات والديوانة وقوات الأمن الداخلي والصحة.

تم إعداد هذا الدليل من قبل الخبير محمد كمون وهو متوّفر مجانّا لدى مركز الدراسات والتكوين والمعلومات الخاص بالهيئة.

أجندة الهيئة

- ✓ 17-21 أوت 2020: دورات تدريبية لتكوين الشباب وتنمية قدراتهم بالشراكة مع الإدارة العامة للشباب بدار الشباب سيدي سالم بولاية بنزرت.
- ✓ 17أوت 2020: دورة تكوينية لفائدة أعوان وإطارات المندوبية الجهوية للثقافة بالمهدية بمقر المندوبية.
- ✓ 17-18 أوت 2020: دورة تكوينية بالمركّب الشبابي بسوسة لفائدة المجتمع المدني بعنوان «المجتمع المدني شريك أساسي في مكافحة الفساد».
- ✓ 22 أوت 2020: ورشة عمل وحملة تحسيسية لفائدة أطفال SOS المحرس بولاية صفاقس.

التبليغ
عن حالات الفساد
واجب وطني
الرقم الأخضر
N° VERT
80 10 22 22